https://doi.org/10.61353/ma.0220224

المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية إزاء قضايا التطرف والإرهاب بعد العام 2017 [1]

مهند علي عبد رضا النصراوي
طالب في معهد العلمين للدراسات العليا
mhndalnsrawy444@gmali.com

أ.م.د احمد خضيّر عباس الرماحي
معهد العلمين للدراسات العليا
ahmedabbas1984a@gmali.com

تاريخ استلام البحث 2024/ 8/22 تاريخ ارجاع البحث 2024/9/1 تاريخ قبول البحث 2024/9/18

في ظلّ التغييرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تتعرض السياسة الخارجية بالدول إلى ضغوط متزايدة تستدعي التكيف مع المتغيرات جديدة ومعقدة، تعد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي شهدت تحولًا ملموسًا في سياستها الخارجية، خاصة في إطار التصدي لقضايا تطرفه والإرهاب، التي أصبحت تمثل تهديدًا مباشرًا لاستقرارها الداخلي والإقليمي منذ عام 2017، بات من الواضح أن هناك عوامل دولية جديدة بدأت تلقي بظلالها على التوجهات المملكة في هذا السياق وهو ما يبرز أهمية دراسة وتحليل تلك العوامل لفهم أعمق للسياسات السعودية. تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف المتغيرات الدولية الرئيسة التي أثرت على السياسة الخارجية السعودية إزاء قضايا التطرف، والإرهاب مع التركيز على ثلاث قوى دولية مؤثرة: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا.

تمثل الولايات المتحدة الحليف التقليدي للمملكة، في حين تعكس العلاقات المتنامية مع الصين وروسيا تسعى المملكة إلى تنويع تحركاتها الاستراتيجية بما يخدم مصالحها الوطنية وعزز من قدراتها على مواجهه التحديات الأمنية والاقتصادية.

من خلال تحليل هذه المتغيرات تسعى الدراسة إلى تقديم فهم معمق لكيفيه تفاعل السياسة الخارجية السعودية مع البيئة الدولية المتغيرة، وما هي الاستراتيجيات التي تبنتها المملكة لضمان تحقيق أهدافها الأمنية في مواجهة التطرف والإرهاب. كما تبرز الدراسة الدور المحوري الذي تؤديه السعودية في النظام الإقليمي والدولي في ظل علاقاتها المتشابكة مع القوة الكبرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، التطرف، المتغيرات الدولية، الإرهاب.

In light of the rapid changes taking place in the international system, the foreign policy of countries is under increasing pressure that requires adaptation to new and complex changes, the Kingdom of Saudi Arabia is one of the countries that have witnessed a significant shift in its foreign policy, especially in the context of addressing the issues of extremism and terrorism, which have become a direct threat to their internal and regional stability since 2017. It has become clear that new international factors have begun to cast a shadow on the Kingdom's attitudes in this context, which highlights the importance of studying and analyzing these factors for a deeper understanding of Saudi policies. This study aims to explore the main international variables that have influenced Saudi foreign policy towards extremism and terrorism issues with a focus on three influential international powers: the United States of America, China, and Russia. The United States is the kingdom's traditional ally, and while the growing relations with China and Russia reflect the kingdom's efforts to diversify its strategic moves to serve its national interests and enhance its capabilities to face security and economic challenges.

Keywords: Keywords: foreign policy, extremism, international variables, terrorism.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

المقدّمة

تحظى المملكة العربية السعودية بالأهمية الدولية لدى الكثير من الدول الكبرى في العالم بسبب أهميتها كدولة منتجة للنسبة الأكبر من انتاج النفط في العالم، وهما يمثل أهمية لدى الدول الأجنبية الكبرى، التي تمثل العميل الأكبر لدى المملكة من أجل الحصول على النفط ، ومن هنا تسعى الكثير من تلك الدول إلى إقامة العلاقات التعاونية والشراكات مع المملكة وين اتسمت تلك العلاقات بالتوتر في بعض الأحيان بسبب الإرهاب وغيره من المؤثرات.

أولاً: أهمية البحث

تظهر أهمية الدراسة في أنها تسعى إلى إظهار دور المملكة العربية السعودية الذي تنتهجه في التعامل مع القضايا التطرف، والإرهاب على المستوى العالمي، وأثر تلك المجهودات في مواجهه الأعمال الإرهابية على مستوى دولي، ومن هنا فقد تشكلت هذه الدراسة أهمية علمية، وعملية في بعض التصورات التي تسهم في مواجهة الإرهاب والتطرف من خلال السياسة الخارجية السعودية.

ثانياً: أهداف البحث

أولًا . التعرف على العوامل والمتغيرات الدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية اتجاه الإرهاب.

ثانياً. معرفة الدور المستقبلي للسياسة الخارجية في مواجهة الإرهاب.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة من السؤال الرئيس(كيف تتأثر المتغيرات الدولية خاصه تلك المتعلقة بالولايات المتحدة، والصين وروسيا، على السياسة الخارجية السعودية اتجاه قضايا التطرف والإرهاب بعد العام 2017) ومن خلال هذا المحور الأساس تبرز الدراسة التحدي الذي تواجهها السعودية في الحفاظ على التوازن الدقيق بين تلك القوى الدولية الثلاثية وخاصة في ظل المصالح المتعارضة، والمتغيرات الجيوسياسية التي تؤثر على المنطقة.

رابعاً: فرضية الدراسة

الإجابة عن الإشكالية الدراسة تنطلق الفرضية الدراسة إن المتغيرات في السياسة الدولة العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والصين وروسيا بعد العام 2017، وقد أدت إلى إعادة تشكيل الإساس الخارجية السعودية اتجاه قضايا الظرف الإرهاب خصوصًا في عهد الملك محمد بن سلمان باتباع استراتيجية شاملة، وتسعى هذه الفرضية إلى اختبار مدى تأثير هذه المتغيرات الدولية على استراتيجيات السعودية في مكافحه التطرف، والإرهاب وكيفيه الاستجابة المملكة لتلك التحديات.

خامساً: منهاج الدراسة

اعتمدت الدراسة على عده مناهج بقصد إغناء الدراسة ومن منهج التاريخي الذي يعمل على التحليل والتغير للحوادث التاريخية للسياسة الخارجية السعودية، وكذلك المنهج الوصفي لوصف الظواهر الراهنة، والعوامل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والمتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية إزاء قضايا التطرف والإرهاب، واعتمدت الدراسة على تحليل الأحداث التي جرت بعد العام 2017 والأزمات التي جرت وأثرت على السياسة الخارجية.

سادساً: الدراسات السابقة

1.عبد الله بن محمد آل زلفة، "السياسة الخارجية السعودية إزاء الإرهاب في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، 2016.

تسعى هذه الدراسة كيف تأثرت السياسة الخارجية السعودية تجاه قضايا الإرهاب بالتحولات الإقليمية والدولية، مع التركيز على العلاقات مع الولايات المتحدة وتزايد التهديدات الإرهابية في المنطقة.

2. أحمد زكي يماني، "السياسة الخارجية السعودية ومواجهة الإرهاب بعد 2011"، مؤسسة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2017.

تسعى هذه الدراسة الاستراتيجيات التي تبنتها المملكة العربية السعودية لمكافحة الإرهاب بعد الربيع العربي، و تأثير المتغيرات الدولية على قرارات السياسة الخارجية.

3. محمد بن سعود البقمي، "المتغيرات الدولية وأثرها على السياسة الخارجية السعودية في مكافحة الإرهاب"، دار الفكر العربي، مصر، 2020.

تتناول هذه الدراسة تحليلًا شاملاً للمتغيرات الدولية التي أثرت على مواقف المملكة من قضايا الإرهاب والتطرف، بما في ذلك التغييرات في السياسة الأمريكية والسياسات الأمنية الأوروبية.

سابعاً: هيكلية الدراسة

تنطلق هيكليه الدراسة من مبحث وثلاثة مطالب إذ إن المبحث يتناول المتغيرات الدولية المؤثرة بسياسة الخارجية السعودية ومن ثم قسم العمل على عدة مطالب وتم المطلب الأول المتغير الأمريكي والمطلب الثاني المتغير الصيني والمطلب الثالث المتغير الروسي.

المبحث الأول
المتغيّرات الدولية

تحظى المملكة العربية السعودية بالأهمية الدولية لدى الكثير من الدول الكبرى في العالم بسبب أهميتها كدولة منتجة للنسبة الأكبر من إنتاج النفط في العالم ، وهو ما يمثل الأهمية لدى الدول الأجنبية الكبرى، التي تمثل العميل الأكبر لدى المملكة من أجل الحصول على النفط ومن هنا تسعى الكثير من تلك الدول إلى إقامة العلاقات التعاونية والشراكات مع المملكة، وإن اتسمت تلك العلاقات بالتوتر في بعض الأحيان بسبب الإرهاب وغيره من المؤثرات.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

المطلب الأول:
المتغيّر الأمريكي

منذ سنوات وعلى مرّ التاريخ في العلاقات السعودية الأمريكية حازت المملكة العربية السعودية على الاهتمام الأمريكي من خلال السياسة الخارجية بينهما، التي تعدّها الولايات المتحدة إنها علاقة استراتيجية تعتمد على المصالح المتبادلة بين الدولتين وبالرغم من ظهور بعض الاختلافات السياسية في بعض قضايا العالم الدولية والإقليمية عبر السنوات على مر التاريخ، إلا أن العلاقة بينهما كانت متوافقة إلى حدٍّ ما.

وتعود أسباب أهمية المملكة العربية السعودية للولايات المتحدة إلى عدة أسباب أهمها أنها دولة غنية بالمعادن الطبيعية خاصة بالنفط، فالسعودية هي من أكبر الدولة المصدرة للنفط ولديها الاحتياطي العالمي الضخم للنفط، كما أن موقع المملكة ذو أهمية استراتيجية على المستوى الدوليّ، والإقليميّ، كما أن للمملكة بعدًا دينيًا لا يضاهيها في أهميتها أية دولة إسلامية أخرى ففيها أهم الأماكن الإسلامية المقدسة ما جعلها محور اهتمام للدّول الإسلامية والعالم أجمع [2].

ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسة المتمثلة في النفط عبر السيطرة من ناحية التسعير، والإمدادات لضمان التفوق الاقتصادي، والسيطرة الاقتصادية على القوى المنافسة، وبالرغم من الاحتياطي النفطي لديها البالغ الأهمية إذ تعتمد الولايات المتحدة بسبب استهلاكها الملحوظ بشكل متزايد على كافة العالم للحصول على الإمدادات المطلوبة منه [3].

و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستمرار في العلاقات الاستراتيجية مع السعودية وذلك في ظل التزايد في الحركات الأصولية الراديكالية التي تمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية والغربية ليس فقط في المملكة العربية السعودية، ولكن كذلك في منطقة الشرق الأوسط بأكمله [4].

كما أن للمملكة العربية السعودية مصالح معمقة ذات الأهمية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمن أولويات المملكة على الصعيد السياسي هو الاستقرار في نظام الحكم والحفاظ على البلاد من أي تهديدات خارجية، وهذا منذ الكثير من الأعوام الماضية إذ كان شعور الملوك في السعودية على الدوام بهذه التهديدات، وذلك بعد أن ظهر الاتحاد السوفييتي وظهور الدول المؤيدة له المجاورة مثل أفغانستان وإثيوبيا واليمن الجنوبية، ثم كانت الثورة في إيران وأطماعها في تصدير الثروة [5].

وقد تعرضت العلاقات السعودية الأمريكية إلى التوتر في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام (2001)، إذ أثرت الهجمات على التصور العام لعلاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، ففي الواقع كان خمسة عشر من خاطفي الطائرات في (11) سبتمبر أيلول هم سعوديين وعلى الرغم من أن القادة السعوديين أدانوا الهجمات علنًا وعلى الفور، إلا أن المشاعر العامة وصلت إلى أبعاد لا تُصدق، ومن جانبها نددت السعودية ورجال الدين بالعدوان الأمريكي ضد أفغانستان، وكذلك الاعتقالات الجماعية التي قام بها مكتب التحقيقات الفيدرالي للمواطنين السعوديين المشتبه

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

في تورطهم المحتمل في أحداث (11) سبتمبر أيلول[6] ، والتصور الأمريكي أن السياسات السعودية الداخلية والخارجية قد خلقت المناخ الذي أسهم في الأعمال الإرهابية من قِبَل المتطرفين الإسلاميين، وقد اعتقد المعلقون الأمريكيون أنه بفضل عائدات النفط الهائلة التي تم إنفاقها بشكل جيد يوجد هيكل وهابي ضخم لنشر الأفكار[7].

وقد ظهرت في تلك المدة التحذيرات السعودية من عجز الولايات المتحدة في مواجهة التهديدات الإقليمية، والتحرك نحو الأحادية، واستقطاب الرعاة الأمنيين الجدد، ولكن بالرغم من ذلك فإن المملكة كانت مستمر في انتهاج السياسات التي تتماشى مع الخطوط العريضة لاستراتيجيات الولايات المتحدة وقد كانت واشنطن في تلك المرحلة لازالت هي اللاعب الوحيد في المنطقة ولم يُظهر أي من البدائل المحتملين للمملكة كبدلاء للولايات المتحدة الأمريكية، وقد قيل الكثير عن استقلال أمريكا في مجال الطاقة الأمر الذي أدى إلى فتور العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، فقد كانت هناك الاتجاهات الجديدة التي تتحدى سيادة المملكة النفطية، فقد واجهت الرياض النقص في الطلب العالمي وعودة الخام الليبي إلى السوق العالمية وزيادة الإنتاج من إيران مع تخفيف القيود من العقوبات، وكان إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في تلك الفترة من المتوقع وصوله إلى ذروته، ولكن على الرغم من ذلك احتفظت السعودية بقوة هائلة تشكل صادراتها النفطية أهمية بالغة للصحة الاقتصادية للدول ذات الثقل العالمي مثل الصين، التي اعتمد عليها اقتصاد الولايات المتحدة وأوروبا الأمر الذي يُعني أن واشنطن ستستمر في البقاء منخرطة في حماية الإمدادات السعودية بصرف النظر عن إنتاج النفط الصخري الأمريكي[8].

وقد كانت زيارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) إلى المملكة العربية السعودية تسعى إلى استعادة ثقة الرياض بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستهب للدفاع عنها في أوقات الحاجة [9]، وقد كان ذلك بعد تشكيكه علانية في قيمة الرياض كحليف واتهامها بإثارة الصراع الطائفي في المنطقة، ما دعا المملكة بالتهديد ببيع مئات المليارات من الدولارات من الأصول الأمريكية إذا قرأ الكونجرس مشروع قانون يسمح للأمريكيين وهو قانون جاستا بمقاضاة الحكومة السعودية في المحاكم الأمريكية بسبب دعمها المزعوم للإرهاب[10] .

ويرى ذوو الاختصاص في العلاقات الدولية أن ولي العهد محمد بن سلمان هو المهندس للعلاقات الأمريكية السعودية، وذلك منذ اجتماعه مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي كان تمهيد لزيارة ترامب للسعودية[11]، فقد أسس أول قناة للتواصل بين البلدين وذلك بعد أن مرت العلاقة بين البلدين بفترات من التباعد إبان حكم الرئيس السابق (باراك أوباما)، وذلك في إطار رغبة الأمير السعودي في تشكيل التحالفات الخارجية للمملكة من خلال الرؤية الجديدة التي تتوازى مع الحجم الإقليمي والعالمي للمملكة التي تواكب الأهمية السياسية والدينية والاقتصادية [12]. فما حدث خلال الحملة الانتخابية من فما حدث خلال الحملة الانتخابية لترامب من النبرة العدائية للنظام السعودي، والاتهامات بالتمويل للحركات المتشددة إلى جانب

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

التعهد بإلزامها بالزيادة في نسبة التمويل للدور الحماية الذي تقوم به الولايات المتحدة لمصلحتها، قد تحول إلى مقترحات للتعاون الاستراتيجي فلا يمكن للرئيس(دونالد ترامب) أن يُنكِر الثِقل الاستراتيجي والدور الحيوي الذي تتمتع به المملكة في المجال الإقليمي، ومن هنا فإن التقارب في الرؤى السياسية الثنائية بضرورة التقزيم في الدور الإيراني في سوريا واليمن والعراق يجعل من العلاقات الأمريكية السعودية أكثر ثِقلًا وقوة [13] .

وفي ختام زيارة الرئيس (دونالد ترامب) للسعودية أبرمت الرياض الكثير من عقود الأسلحة مع الولايات المتحدة التي بلغت قيمتها حوالي(110) مليارات دولار[14] .

وقد كان من الواضح أن ترامب في حاجة إلى قوة الدور السعودي الدبلوماسي والعسكري والمالي، لقلب الأمور في الحرب على تنظيم القاعدة والحوثيين في اليمن وسوريا، لذلك كان اهتمام الرئيس الأمريكي بإجراء الكثير من المشاورات مع الملك سلمان حول المشكلات الإقليمية إلى جانب زيارة (جون مكين) رئيس اللجنة العسكرية في مجلس الشيوخ للسعودية، إذ كانت تسعى إدارة ترامب إلى تأسيس ناتو مصغر يجمعها مع بعض الدول من الخليج لهدف محاربة تنظيم الدولة، والتصدي لإيران وحلفاؤها في المنطقة [15].

كما ارتكزتْ تلك العلاقات الاستراتيجية على بناء الشراكات الاقتصادية الخليجية مع الولايات المتحدة التي تتلاءم مع التوجهات الحديثة، والكبرى للسعودية وهو مشروع المملكة عام (2030)، ويتضمن هذا الحراك للتعاون مع القيادات السعودية القناعة بضرورة التثبيت لقوة إقليمية ذات ثِقل عسكري واقتصادي قادرة على حيازة الإجماع العربي عليها بسبب الأهمية الرمزية لها ليس فقط لإضعاف التوسع الإيراني ولكن أيضًا لضمان الاستقراء والأمن السياسي في المنطقة العربية بشكل عام [16].

وقد استمرتْ العلاقات الأمريكية السعودية في عهد الرئيس الأمريكي بايدن الذي زار المملكة في عام (2022) إذ تمت مواصلة الشراكة في القضايا الأمنية والسياسية والمكافحة للإرهاب والاقتصاد والطاقة إذ لا تزال مؤسسة الدفاع السعودية هي من أكبر العملاء للمبيعات العسكرية الخارجية الأمريكية التي تبلغ قيمتها أكثر من(140) مليار دولار، كما وقعت الدولتان في عام (2022) شراكة ثنائية من أجل تعزيز الطاقة النظيفة [17].

وبالرغم من بزوغ العلاقات السعودية بقوة، إلا أنه من غير المتوقع أن تسعى السعودية الآن، أو في المستقبل القريب إلى استخدام الصين كبديل عسكري للولايات المتحدة الأمريكية، ومن وجهة النظر السعودية يظل الحفاظ على العلاقات الجيدة مع أمريكا هو الغرض الرئيس للسياسة الخارجية، ولا يزال يتم النظر إلى الولايات المتحدة على أنها قوة عالمية لدرجة أن الرياض وقعت عقد أسلحة بقيمة عشرات المليارات ولا تزال الشركات الأمريكية تؤدي دورًا مهمًا في تنمية الاقتصاد المحلي خاصة قطاع الطاقة وهو شريان الحياة للسعودية، ولا تزال أمريكا هي الوجهة المفضلة للطلاب السعوديين الذين يقدر عددهم بثمانين الف في عام (2016) مقابل 650 طالب سعوديًا في الصين[18].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

المطلب الثاني
المتغير الصيني

على مدى الثلاثين سنة الماضية قطعت العلاقات بين الصين، والمملكة العربية السعودية خطوات كبيرة وفي حين كانت أهمية البلدين هامشية بالنسبة لبعضهما بعض قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام (1990)، فقد أصبحا منذ ذلك الوقت شريكين اقتصاديين ودبلوماسيين مهمين، إذ ترى المملكة العربية السعودية أن الصين قوة عظمى في طور التكوين وتوقع أن تكون هي الوجهة الأولى لصادراتها النفط ومن ثم سيكون من المنطقي تعزيز العلاقات مع هذه القوة الصاعدة [19].

وقد تزامن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها الخارجية مع تعزيز الوجود الصيني في الشرق الأوسط، فقد استخدمت الصين القوة الناعمة أي التجارة والاستثمار ومشاريع البنية التحتية والمساعدات الإنسانية، لتأكيد وجودها في المنطقة، ولكن في السنوات الأخيرة شهدنا قيام الصين بتوسيع وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا وتبدو الصين منافساً خطيراً بشكل متزايد للهيمنة الأمريكية، وفي حالة مجلس التعاون الخليجي يمكن ملاحظة ذلك قبل كل شيء على الجبهة الاقتصادية [20].

وقد صاحبت التنمية الاقتصادية التي حققتها الصين زيادة حادة في الطلب على النفط وقد ارتفعت حصة الصين في الاستهلاك العالمي للنفط من أقل من(4%) في عام (1993) (منذ أصبحت البلاد مستوردة للنفط) إلى حوالي (12.3%) بحلول نهاية عام (2016) وفي هذه العملية أصبحت المملكة العربية السعودية هي مركز ثِقَل للاقتصاد الصيني، فالأنشطة الاقتصادية في الشرق الأوسط التي ترجع إلى حد كبير إلى احتياطيات الهائلة من النفط الخام وقدرتها الإنتاجية والتصديرية، أو كما لخّصها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) "مملكة نفطية ذات احتياطيات هائلة من النفط والغاز ودولة لديها الوقت و التاريخ المشرف"[21] ، ومن ثم أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر مورد عالمي للنفط الخام للصين منذ عام (2002)، وفي عام (2013) أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للمملكة لأول مرة حيث بلغ حجم التجارة البينية ما يقرب من(7) مليار دولار في عام (2014) بنمو(230) مرة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية عام (1990)، ومع ذلك اقتصرت العلاقات الصينية السعودية بشكل أساسي على صادرات الطاقة (النفط والمنتجات البترولية والبتروكيماويات) والسلع الصناعية الصينية والاستثمارات المتبادلة المحدودة، وقد أثر انخفاض أسعار النفط العالمية على التجارة بينهما بشدة وانخفض الحجم بين البلدين بشكل ملحوظ إلى(42.8) مليار دولار في عام (2016) أي بانخفاض قدره (18%) تقريبًا عن العام السابق[22]. ومع ذلك من المتوقع أن يزداد التفوق الاقتصادي للصين على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم بحلول عام (2030) ، وبذلك من الممكن أن تؤدي عدة عوامل الدور المهم في تعميق المشاركة الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط ، فهناك الإرادة السياسية القوية لدى الجانبين لتحسين علاقتهما على المستويات كافة وخلال زيارة الأمير محمد بن سلمان للصين في عام (2016)، وقد وقع البلدان على سبعة عشر اتفاقًا للتعاون تغطي السياسة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والأمن والطاقة و الطاقة النووية السلمية والتمويل والاستثمار والإسكان والموارد المائية وفحص الجودة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة، والأهم من ذلك أشرف الملك سلمان خلال زيارته للصين في عام (2017) على توقيع صفقات تصل قيمتها إلى (65) مليار دولار تشمل كل شيء من الطاقة إلى الفضاء[23].

وبالرغم من أن هناك منافسة متزايدة في أسواق الطاقة العالمية فإن منطقة الخليج ستبقى منطقة استراتيجية، خاصة فيما يتعلق بموارد الطاقة بصرفِ النظر عن زيادة إنتاج المناطق الأخرى، ومن المتوقع أن ترتفع واردات الصين من النفط والغاز بشكل كبير خلال العقدين المقبلين، ومن المؤكد أن الزيادة في استهلاك الطاقة في الصين سوف تفتح الفرص الجديدة لصادرات المملكة العربية السعودية وخاصة النفط، وإلى جانب الطاقة تعمل أكثر من (160) شركة صينية في عدة قطاعات من الاقتصاد السعودي وربما تكون شركة هواوي واحدة من أكبر قصص نجاح الشركات الصينية قامت شركة الشبكات ومعدات الاتصالات والخدمات الصينية متعددة الجنسيات بإدارة دعم الاتصالات لموسم الحج لمدة عشر سنوات متتالية إذ قدمت خدمات الاتصالات لثلاثة ملايين حاج مسلم والأهم من ذلك تم ترخيص شركة هواوي رسميًا لممارسة الأعمال التجارية في المملكة[24].

وترتبط الدولتان ببعضهما بعض من خلال المصالح المشتركة، مثل التدفق الحر لإمدادات الطاقة من الخليج والتعاون في مكافحة الإرهاب، والمخاوف المشتركة بشأن الجماعات الجهادية أمثال (داع ش والقاعدة والمعارضة) ما يرونه مثل الهيمنة الإيرانية والدعم اللوجستي الاستخباراتي الأمريكي للحرب السعودية في اليمن، ومع ذلك فإن تطوير العلاقات الاستراتيجية مع الصين يُعد أحد أهم أهداف السياسة الخارجية للرياض في السنوات المقبلة, وفي هذا السياق يمكن للصين أن تؤدي دورًا مهمًا في العديد من القضايا التي تهم السعودية، ومن خلال رؤية الرياض يمكن عدّ بكين مصدرًا قيّمًا للدعم السياسي، إذ تواصل المملكة مسار الإصلاحات الاقتصادية الانتقائية في حين تسعى أيضًا إلى صرف الضغوط الغربية في مجال الإصلاحات السياسية، وعلى سبيل المثال في عام (2016) دعمت الصين الحصانة السيادية للسعودية وانتقدت قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا) الأمريكي، وقد تؤدي الصين أيضًا دورًا مهمًا في تزويد المملكة بالأسلحة التي ترفض الولايات المتحدة الأمريكية بيعها مثل الصواريخ بعيدة المدى والطائرات من دون طيار والأقمار الصناعية والتكنولوجيا النووية، وعلى المدى الطويل ومع استمرار الصين في الصعود ستكون هناك إمكانية لحدوث تحول شامل في القوى العالمية ، إن إصرار الصين على تأمين موارد الطاقة وبناء التحالفات الاستراتيجية يُشكل وسيظل مصدرًا للمنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر[25] .

وقد حرِصت الصين على عدم معاداة المملكة العربية السعودية فعلى الرغم من أن الصين قد كان لها دورٌ داعمٌ وإن كان محدودًا في دفع عملية السلام في الأزمة الإنسانية في اليمن وعملية الانتقال السياسي بقيادة مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الرئيس الصيني لم يكن على استعداد لتحدي الحملة الجوية السعودية ضد الجماعات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

المعارضة في عام (2017)، وقد نتج عن ذلك تأثر سياسات الصين بشأن الصراع في اليمن وذلك لرغبتها في إقامة علاقات استراتيجية قوية قويه مع المملكة [26].

ومن هنا فإن المملكة العربية السعودية دائمًا المصدر الإقليمي الأول للنفط، وتتناوب مع روسيا بوصفها الشريك النفطي العالمي الأول للصين وبوصفها قوة عظمى عالمية هذا ليس مفاجئًا، وقد تعزز الاعتماد على الواردات خلال حرب النفط عام (2020) بين السعودية وروسيا إذ زادت المملكة إنتاجها من (9,7) إلى(12.3) مليون برميل يوميًا ما أدّى إلى انخفاض هائل في أسعار النفط، ويُشكل هذا التكامل بين أكبر مستهلك ومنتج للنفط الخام في العالم ديناميكية مهمة في العلاقة، وقد ظهر هذا بشكل خاص بعد انسحاب الولايات المتحدة من (خطة العمل الشاملة المشتركة) (JCPOA) وفرض عقوبات على إيران في عام (2018) في تلك المرحلة كانت إيران تزود الصين بنسبة (7%) من وارداتها النفطية [27] ، وفي حاجة إلى إيجاد مصدر بديل لجأت الصين إلى السعودية التي ضاعفت صادراتها إلى الصين تقريبًا بين شهر السابع عام (2018) وشهر الثامن عام (2019)، وبالرغم من العواقب الاقتصادية لفيروس كورونا إلا أن واردات الصين من النفط الخام السعودي ظلت قوية عند (1.77) مليون برميل يوميًا طوال الربع الأول من عام (2020) ، وفي عام (2019) زودت المملكة الصين بما يزيد قليلًا عن أربعة عشر واردًا من النفط الخام وقد شكلت الصين واحداً من أهم خمسة أسواق للصادرات السعودية فالسوق الصينية ذات أهمية كبيرة للاقتصاد السعودي (شكل8)[28].

https://images.app.goo.gl متوفر على الموقع

(شكل رقم8) من أهم خمسة أسواق للصادرات السعودية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

وفي الوقت الحالي ينجح هذا الأمر بالنسبة للبلدين ولكن في عالم التخطيط لمستقبل ما بعد النفط والغاز فإن هذا يمثل نقطة ضعف كبيرة على المدى الطويل بالنسبة إلى السعودية وإذا كان لعلاقاتها مع الصين أن تتوسع فإن علاقة الطاقة هذه تحتاج إلى التنويع, وتمتلك المملكة هدفًا طموحًا في مضاعفة الناتج المحلي للدولة بحلول عام (2030) ، و سيتطلب ذلك الضخ للاستثمارات الخاصة والأجنبية في الاقتصاد غير النفطي بهدف يصل إلى (4) تريليون دولار وترى الشركات الصينية في ذلك فرصة للبناء على وجودها الراسخ في بناء البنية التحتية[29] ، وبعد إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة أشار ولي العهد إلى مبادرة الحزام والطريق بوصفها إحدى الركائز لرؤية عام (2030) التي تسعى لجعل الصين من بين أكبر الشركاء الاقتصاديين للمملكة [30].

ومن أجل الحفاظ على التوازن في العلاقات بين طهران والرياض تحرص الصين على تقسيم اتصالاتها وزياراتها بالتساوي بين البلدين وكذلك من المنظور العسكري تحافظ على التوازن فبعد حوالي شهر من إجراء مناورة عسكرية مشتركة مع المملكة العربية السعودية في عام (2019) أجرت مناورة بحرية مشتركة مع إيران وروسيا, وترتبط العلاقات بين السعودية والصين بشكل متزايد بانعدام الأمن فيما يتعلق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة وربما تنظر أكثر فأكثر إلى الصين من خلال منظور أمني وتدرك السعودية أن لابديل في الوجود العسكري الأمريكي في الخليج لوقف التوسع الإيراني لكنها لا تريد أن تجد نفسها في حالة من الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة فقد تضاءلت أهمية المملكة كمصدر للطاقة بالنسبة لها، ومن الواضح تعاطف السعودية مع النموذج الصيني للانفتاح الاقتصادي والسياسة الخاضعة للسيطرة علاوة على ذلك تعد الصين شريكاً موثوقاً للسعودية وسوق لديه إمكانات هائلة للتوسع[31].

فالمملكة تسعى من علاقاتها مع الصين إلى استكمال علاقاتها مع الولايات المتحدة في الجوانب الاقتصادية والسياسية، ودون انتقادات الغرب المزعجة بشأن قضايا حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية، وكمثال في قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي كانت الصين هي إحدى الدول القليلة التي أعربت علنًا عن دعمها لولي العهد محمد بن سلمان ومن ثم فإن كلا البلدين تجدان الراحة في الاحترام المتبادل لسيادتهما دون السعي إلى التغيير في العلاقات كما أن كلاهما منزعج من التحديات التي تواجه استقرارهما التي تفرضها الاضطرابات في الشرق الأوسط وكلاهما يسعى جاهدًا لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وتأمين إمدادات الطاقة [32].

وقد كانت زيارة الرئيس الصيني للمشاركة في القمة الخليجية والعربية والصينية التي ناقشت العلاقة بين الدول العربية والصين, وقد أشار المتحدث الرسمي للبيت الأبيض الى أن زيارة الرئيس الصيني للسعودية هي أحد الأمثلة على المحاولات الصينية لبسط نفوذها في العالم [33].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

المطلب الثالث
المتغيّر الروسي

على مدار الجزء الأكبر من الخمسة وعشرين عاماً إنّ العلاقات السعودية الروسية خلال السنوات المعاصِرة، كانت العلاقة بينهما عبارة عن الاتهامات والشكوك المتبادلة والتعاون المحدود للغاية [34].

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة[35].انطلقت موسكو في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية والإقليمية إذ شهدت العلاقة بينها، وبين الدول العربية تصاعُدا ملحوظًا منذ بداية القرن الحالي ، وذلك بعد التراجع والانحسار خلال التسعينيات من القرن الماضي وذلك لأسباب متعلقة بالتدهور الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي في روسيا في ذلك الوقت[36] ، فقد استطاعت روسيا تفعيل علاقاتها بالحلفاء التقليديين لها في المنطقة على أسس جديدة ومنها التطور غير المسبوق في العلاقات بين روسيا والخليج خاصة السعودية [37]، إذ كانت التحولات الإقليمية السريعة في أعقاب الربيع العربي وعودة روسيا إلى الظهور كلاعب في المنطقة وتحول السلطات في المملكة دفعت موسكو والرياض إلى البحث عن بداية جديدة [38] .

وذلك بعد الكثير من العقود من التنافر والتضاد بينهما وذلك في إطار سعي روسيا إلى الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة الأمر الذي يساعدها في تحقيق طموحاتها كعملاق في نطاقها[39]،

وقد كانت المملكة العربية السعودية مترددة في إقامة العلاقات الوثيقة مع هذا البلد الشيوعي السابق ولكن هناك عاملان قد أقنعاها بالانفتاح على موسكو أولها : الحملة الأمريكية اللاذعة المناهضة للسعودية بشأن وجود متعاطفين مع تنظيم القاعدة في المملكة، إلى جانب مزاعم تمويل الإرهاب والصلات بين المسؤولين السعوديين وبعض من خاطفي طائرات الحادي عشر من سبتمبر التي قد أقنعت السعودية بالسعي إلى موازنة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج ،كما يأمل السعوديون في تنويع مصادر الأسلحة المستوردة فقد أشاروا إلى واشنطن أنهم يريدون إبقاء جميع الخيارات الجيوسياسية مفتوحة, ثانيًا : الموقف الروسي ضد الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على العراق يعكس موقف المملكة [40] .

وقد كان الصراع في اليمن علامة بارزة أخرى في مرحلة ما بعد الربيع العربي في الوجود الروسي في المنطقة، وكانت اتصالات روسيا مع الحوثيين وهجومها الدبلوماسي على التحالف العسكري الذي تقوده السعودية موضع شك في الخليج، وربما كان التعامل مع الحوثيين قد أعطى موسكو النفوذ الجيّوسياسي على المملكة العربية السعودية، ومع ذلك لم تكن هناك مصلحة جدية للأمن القومي على المحك مع الأخذ في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

الحُسبان الطبيعة المعقدة للتحالف، وبحسب الكرملين فإن أي مكاسب محتملة ستكون قصيرة المدى، ومن ثم سيكون من الأفضل لروسيا الابتعاد عن التدخل بشكل مباشر هناك[41] .

كما كانت سوريا هي نقطة خلاف رئيسة بين المملكة العربية السعودية وروسيا، على الرغم من أن الدولتين قد تمكنتا من التوصل إلى نوع من الهدنة، وفي حين تقف المملكة إلى جانب المتمردين الذين يقاتلون الرئيس السوري بشار الأسد، في حين تدعم القوات الروسية والإيرانية الرئيس المحاصر, وقد شعرت الرياض بالظلم إزاء جهود موسكو المستمرة لدعم نظام الأسد الذي حققت قواته المسلحة تقدمًا عسكريًا في جنوب وغرب سوريا، فقد كان الهدف المباشر لموسكو في الشرق الأوسط هو ضمان وجودها على رقعة الشطرنج الجيوسياسية الإقليمية، وقد تزامنت أهمية روسيا المتنامية في الشرق الأوسط ، مع زيادة التصورات حول انكماش أمريكا ونفوذها في المنطقة المضطربة [42]. ومنذ لقاء ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في العام (2015) بالرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)على هامش المنتدى الاقتصادي سانت بطرسبورغ، حيث كان هذا اللقاء يُمثل نقطة التحول في العلاقات بين روسيا والمملكة العربية السعودية [43]، إذ تم فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، التي شملت الكثير من الملفات وتوقيع الاتفاقيات في مجالات مختلفة مثل مجال الطاقة النووية، ووفقا للتقارير الصحفية في ذلك الوقت أنه في الشهر التالي للقاء (بوتين) وفي الشهر التالي تعهد صندوق الثروة السيادية السعودي باستثمار(10) مليارات دولار في روسيا على مدى خمس سنوات وهو أكبر استثمار أجنبي مباشر على الإطلاق في البلاد وفقا لصندوق الاستثمار المباشر الروسي[44].

وكانت المملكة قد سبق وأعلنت عن النية في بناء ستة عشر مفاعلًا نوويًا من أجل الأغراض السلمية ومصادر المياه والطاقة كما تم تفعيل اللجنة المشتركة للتعاون العسكري وفي مجال الفضاء، وذلك فضلًا عن الاتفاقيات التعاونية في مجالا لطاقة والإسكان والاستثمار، وفي العام (2017) بزيارة الملك سلمان إلى روسيا وهي الأولى من نوعها لملك سعودي التي تم فيها توقيع اتفاقيات للتعاون بين البلدين وأهمها اتفاقية من أجل تصنيع بعض الأسلحة الروسية في المملكة العربية السعودية[45]. واتفقا على الاستثمارات المشتركة بقيمة عدة مليارات من الدولارات ووافقت الرياض على شراء نظام الدفاع الجوي الروسي (400-s)، وقد قال بن سلمان أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وروسيا تمر بواحدة من أفضل اللحظات على الإطلاق وقد وقعت اتفاقية غير مسبوقة للحد من إنتاج النفط اتفاق (أوبك بلس) وهو عامل ساهم في تضاعف أسعار النفط من حوالي (30) دولار للبرميل إلى أكثر من(60.4) دولار, ومع التطور في أحداث سوريا سُرعان ما أدركت الرياض أن موسكو تكتسب دورًا بارزًا في المنطقة وفي سوريا واليمن، ويبدو أن الرياض كانت تأمل أن يؤدي التعاون الوثيق مع موسكو على جبهات أخرى إلى إبعادها عن إيران، علاوة على ذلك من المرجح أن الرياض أدركت أن الأسد لم يكن على وشك التخلي عن السلطة [46].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وقد تطورت الاتصالات بين البلدين بشكل وثيق بما في ذلك إشراك الرياض في الدبلوماسية بشأن سوريا حتى في ذلك الوقت الذي كثفت فيه روسيا عملياتها الجوية هناك ولطالما دعا بوتين إلى تشكيل تحالف دولي واسع ضد تنظيم الدولة الإسلامية ليشمل المملكة العربية السعودية وهو الأمر الذي سخر منه وزير الخارجية السوري وليد المعلم وذلك منذُ عام(2015) وربما يمكن تسمية العلاقة بين موسكو والرياض بمحور النفط وهو الوصف الأكثر ملاءمة للعلاقة بين البلدين، فهي حجر زاوية لدعم الاقتصاد بين البلدين ومن ناحية أخرى كانت الرياض مدفوعة منذ وقت مبكر للتقرب من موسكو من خلال تصورها للانسحاب الأمريكي من المنطقة وانطباعها عن الدور المركزي المتزايد الذي تؤديه روسيا [47].

وبالنسبة لطموحات روسيا في الشرق الأوسط نستخلص أن روسيا تحاول كسب المزيد من النفوذ السياسي في الشرق الأوسط، فالقضية هي تحقيق التوازن بين التزاماتها في الشرق الأوسط واكتساب النفوذ في دول مجلس التعاون الخليجي دون المساس بمواقفها في سوريا وإيران والأهم من ذلك هو كيفية الجمع بين الوجود العسكري في سوريا وتحسين والأهم من ذلك هو كيفية الجمع بين الوجود العسكري في سوريا وتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية التعاون [48].

الخاتمة:

من خلال استعراض العلاقات السياسية والاقتصادية بين المملكة العربية السعودية القوه العالمية مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، يتضح أن المملكة لعبه دور محوري في تشكيل التوازن السياسي في المنطقة الشرق الأوسط هذه العلاقات لم تكن ثابته بل تأثرت بتغيير المصالح الدولية، والتطورات الأحداث العالمية، ويمكن القول أن المملكة سعه دائما للحفاظ على موقعها الاستراتيجي من خلال التكيف مع المتغيرات العالمية، والبحث عن التحالفات التي تخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية.

الاستنتاجات:

1. استراتيجية المملكة المتغيرة السعودية: تبنت سياسات متغيرة استجابة لتطورات العالمية سواء من حيث تعزيز العلاقات مع القوه الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين أو في كيفيه أدارتها للقضايا الإقليمية.
2. استراتيجية المملكة في تطوير الاقتصاد المتعدد حيث تبنت تلك الاستراتيجية من أجل النهوض بالمملكة وصعودها المكامن التقدم.
3. بدأت المملكة بحوارات متعددة الأطراف وعدم تبني أي نهج يبت بالانعزال في الساحة الدولية .

التوصيات:

1. الاستمرار في تنويع الشراكات الدولية: على السعودية لاستمرار في تعزيز علاقاتها مع مختلف القوى العالمية، مع التركيز على تحقيق توازن يحمي مصالحها الوطني.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

2. الدبلوماسية الناعمة: ينبغي على المملكة تعزيز دورها في الدبلوماسية الناعمة وخاصة في مجالات مثل التعليم والثقافة والتكنولوجيا ما يعزز من صورتها الدولية.
3. التركيز على التنمية المستدامة: يجب على السعودية أن تواصل تنفيذ خططها الرامية إلى تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط من خلال تعزيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة والصناعات الغير النفطية.

المصادر:

(1) بحث مستل من رسالة ماجستير الموسومة (توجهات السياسة الخارجية السعودية إزاء قضايا التطرف الإرهاب) قسم العلوم السياسية للباحث (مهند علي عبد الرضا) بأشراف (ا.م.د احمد خير عباس الرماحي)
(2) يعقوب، رزق عطا موسى. (2012). الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990-1991 (رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين)، ص1.
(3) حسن، عمر كامل. (2020). الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية. الأردن: دار الخليج للنشر، ص15.
(4) أبو غزالة، حسن عقيل. (2002). الحركات الأصولية الإرهاب والشرق الأوسط: إشكالية العلاقة. دمشق: دار الفكر، ص153.
(5) حميد، محمد طالب. (2016). العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع. مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، ص280.
(6) جرخون، عرفات علي. (2016). العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الانفراج، التوتر. مصر: العربي للنشر والتوزيع، ص289.
(7) الإدريسي، سهام. (2018). صورة المجتمع السعودي في المتخيل الثقافي الغربي. تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات للنشر، ص45.
(8) محبوب، عبد الحفيظ. (2010). التصدي الصلب السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية. لندن: دار إي – كتب، ص316.
(9) حداد، أسماء. (2020). النموذج الروسي للحرب الهجينة في أوكرانيا. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ص139.
(10) السيد، حسن عبد الرحيم. (2017). قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا). المجلة الدولية للقانون، (23)، كلية القانون، جامعة قطر، قطر، ص3.
(11) محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم. (2010). التصدي الصلب السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية. لندن: دار إي – كتب، ص390.
(12) المدني، إدريسي محمد بن عمر آل. (2019). العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة العربية السعودية. الرياض: دار العبيكان للنشر، ص43.
(13) مجموعة مؤلفين. (2020). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية: قراءة في مضامين خطابات الرئيس دونالد ترامب. تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات للنشر، ص49.
(14) المنشاوي، محمد. (2020). ترامب أولًا: كيف يغير الرئيس أمريكا والعالم. القاهرة: دار الشروق للنشر، ص30.
(15) الشيمي، محمد عبد العظيم. (2017). محددات سياسات دونالد ترامب في الشرق الأوسط للتعامل مع الإرهاب. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 31(2)، جامعة حلوان، مصر، ص313.
(16) مجموعة مؤلفين. (2020). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو المنطقة العربية: قراءة في مضامين خطابات الرئيس دونالد ترامب. تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات للنشر، ص49.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

(17) عبد الله، فيصل. (2022). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: ما بين إدارتي "ترامب" و"بايدن". مجلة آفاق استراتيجية، (6)، لبنان، ص169.

(18) Al-Tamimi, N. (2018). China's Rise In The Gulf: A Saudi Perspective. In Salman's Legacy: The Dilemmas Of A New Era In Saudi Arabia (pp. 251-280). Oxford University Press, New York, P.252-253.

(19) قبلان، مروان. (2019). العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص59.

(20) حباشنة، عنود عبد الرحمن. (2021). السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية: رؤية مستقبلية. الأردن: دار الخليج للنشر، ص102.

(21) زهران، عزة جمال عبد السلام. (2019). الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 4(8)، القاهرة، ص187.

(22) Brew, G. (2020). Covid-19 And The Oil Price Crash: Twin Crises Impacting Saudi-Iran Relations. Instituto Affari Internazionali, May 6, pp.1-6, P.2.

(23) المرجع السابق، ص254.

(24) Al-Tamimi, N.,المرجع السابق، ص266.

(25) زهران، عزة جمال عبد السلام. المرجع السابق، ص192.

(26) الغنيمي، عبد الرؤوف مصطفى. (2020). العلاقات الصينية الإيرانية: آفاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير. مجلة الدراسات الإيرانية، 44(11)، معهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص79.

(27) زهران، عزة جمال عبد السلام. المرجع السابق، ص196.

(28) محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم. (2020). الدور السعودي في مواجهة النفوذين الإيراني والتركي في المنطقة. لندن: دار إي كتب، ص93.

(29) دندن، عبد القادر. (2024). الدبلوماسية الثلاث في سياسة الصين الخارجية. الأردن: دار الخليج للنشر، ص349.

(30) Orion, A., & Guzansky, Y. (2017). Slowly But Surely: Growing Relations Between Saudi Arabia And China. Research Report, INSS Insight, No. 891, January 29, PP.1-4, P.1.

(31) محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم. (2017). التصدي الصلب السعودية في مواجهة الإندفاعات الإيرانية. لندن: دار إي كتب، ص176.

(32) بينغ، ووبينغ. (2024). قراءات في شؤون الشرق الأوسط. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، ص9.

(33) Suchkov, Maxim A. (2016). Contemporary Russia-Saudi Relations: Building A Bridge Of Cooperation Over The Abyss Of Discrepancies. Iran & The Caucasus, 20(2), pp.237-251, p.237.

(34) في فترة الحرب الباردة وجدت الرياض نفسها في معسكرين متعارضين حيث كانت المملكة العربية السعودية شريكًا مهمًا للكتلة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في حين كان الاتحاد السوفييتي زعيمًا للكتلة الشرقية داعمًا بعض المعارضين الإقليميين للسعودية وكانت الزيارات المتبادلة بين مسؤولين سعوديين وروس رفيعي المستوى في السنوات الأولى من التسعينيات بمثابة وعد باستئناف علاقات واسعة النطاق ذات منفعة متبادلة علاوة على ذلك كانت الدولة الروسية كانت ترسم مسارًا جديدًا للسياسة الخارجية متخلية عن العديد من مبادرات الحقبة السوفيتية وتعيد التفكير في علاقتها مع حلفائها السابقين. للمزيد:

(35) Suchkov, Maxim A.,المرجع السابق، ص238.

(36) حسن، عمر كامل. (2020). النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة: دراسة مستقبلية. عمان: دار الخليج للنشر، ص203.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0220224

(37) الطائي، طارق محمد ذنون. (2016). الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية. الأردن: دار الأكاديميون للنشر، ص165.
(38) العمارات، فاطمة هارون. (2021). العلاقات الروسية الإيرانية وأبعادها على الأمن القومي العربي 2011-2018. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، ص57.
(39) حسن، عمر كامل. المرجع السابق، ص203.
(40) Abul Kheir, K., & Hilal, A. (2008). The Foreign Policies Of Arab States: The Challenge Of Globalization. American University In Cairo Press, Cairo, P.388.
(41) سالم، معالي لطفي محمود إبراهيم. (2022). التدخل الروسي في سوريا: الدوافع والمآلات. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 7(14)، ص486.
(42) Kaura, V. (2017). The Dynamics Of Saudi-Russian Relations. Research Report, The Begin-Sadat Center For Strategic Studies, Perspectives Paper, No. 623, October 22, pp.1-4, P.2.
(43) المدني، إدريسي محمد بن عمر آل. المرجع السابق، ص43.
(44) الجابر، خالد، ونيوبار، سيفور. (2020). أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط. ترجمة: حمادة حسين. قطر: دار الوتد، ص263.
(45) العلاقات السعودية – الروسية، تقاطع مصالح عابر أم تحول استراتيجي؟ (2022، 4 أغسطس). متاح على الموقع الإلكتروني https://www.bbc.com ، تاريخ الزيارة: 2024/4/24.
(46) مصطفى، إيمان عصام. (2022). صورة أمريكا وروسيا في الخطاب الصحفي المصري. مصر: دار العربي للنشر، ص99.
(47) الشيخ، نورهان. (2019). تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط. مجلة دراسات شرق أوسطية، 23(89)، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص59.
(48) رجب، ريحاب السيد. (2023). العلاقات المصرية – السعودية وتأثيرها على الأمن الإقليمي. مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، ص45.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0